

الوضع الديموغرافي بالمغرب من سنة 1960 إلى 2004 000 نسمة، 8% في السنة. وحسب إحصاء 2 شتبر 1994، 717 نسمة، 273 مليون نسمة من بينهم 51. و يتبين من خلال هذه الأرقام أن نسبة الزيادة السنوية تقدر بـ 2. وهي نسبة في انخفاض مقارنة مع تلك التي تم رصدها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1971-1982، والتي بلغت 2.6 في المائة ويوضح هذا الجدول النمو الديموغرافي الذي عرفه المغرب منذ إحصاء 1960 إلى غاية إحصاء 2004. 848. ويتوزع السكان حسب وسط الإقامة إلى 13. و12. 6%. ويشكل الذكور 50. بينما تشكل الإناث 49. ويشكل الأطفال (أقل من 15 سنة) 36. بينما يشكل متوسط العمر (15-60 سنة) 57. وكبار السن (ما فوق 60 سنة) 6. وتبلغ نسبة السكان بين 15 و29 سنة حوالي 29. 8%. ويبلغ متوسط الأعمار 65 سنة في المتوسط للجنسين (64 سنة للذكور، 67 سنة للإناث). وبلغت كثافة السكان في المغرب 39. 5 نسمة/كم<sup>2</sup> عام 1997 م، وتتفاوت الكثافة بشدة من منطقة إلى أخرى. فهي ترتفع في المناطق الساحلية إلى 60 شخصاً/كم<sup>2</sup>، كما ترتفع في المناطق الزراعية إلى ما بين 50 و100 شخص/كم<sup>2</sup>، وتبلغ 10 أشخاص/كم<sup>2</sup> في شرق المغرب وفي أطلس الصحراء تبلغ نسبة سكان المدن في المغرب حوالي 48، بينما بلغت نسبة سكان الريف 51، 1%. وعلى الرغم من بطء نمو الحياة الحضرية في المغرب في السنوات الأخيرة، إلا أنها شهدت تطوراً مطرداً في هذه الظاهرة منذ بداية القرن العشرين. ففي عام 1926 م لم تكن نسبة سكان المدن تزيد على 10% من جملة السكان، ثم إلى 30% عام 1960 م، 1 طبقاً لإحصاء عام 1971 م، و38% عام 1975 م، وبلغت 41% عام 1983 م. وتفسر هذه الزيادة في سكنى المدن بالمغرب بالهجرة الريفية هرباً من الظروف المعيشية في الريف، وبحثاً عن عمل أو أجر أفضل في المدن، مما تسبب في نمو ضواحي الأكواخ على هوامش المدن الكبيرة. وتوجد في المغرب مدينتان مليونيتان هما الدار البيضاء والرباط، مما يجعل المغرب تشغل المركز السابع بين دول العالم الإسلامي في ظاهرة المدن المليونية. وتوجد بالمغرب حالياً مدينة واحدة من فئة نصف المليون نسمة هي فاس، كما توجد ست مدن من فئة المائة ألف نسمة وأكثر هي: تطوان وآسفي والمحمدية وخريبجة (خريبكة) والقنيطرة وأغادير. البوادي وتتميز قرى الجنوب بأنها محصنة، وتسمى الواحدة منها أغادير، أما في جبال أطلس الكبير وأطلس المتوسط فتسمى الحصون الكبيرة المربعة الشكل تيرمت، ويعيش بدو المغرب في المناطق الصحراوية - خاصة الدقيبات - في منطقة ساقية الذهب وقرب الحدود مع الجزائر. وأطفالهما غير المتزوجين، وأولادهما المتزوجين، وزوجات الأبناء وأطفالهم. وعندما يموت الأب يبدأ كل ابن متزوج في بناء مسكنه الخاص. وتقام في المناطق الحضرية المزدوجة الكثير من مساكن الأسرة قبل موت الوالد، لعدم وجود حجرات كافية لكل فرد للعيش معاً. تتنوع المساكن في ريف المغرب تبعاً للمناخ ومواد البناء المتاحة. ويعيش كثير من السكان في الجزء الجنوبي من الدولة في مساكن مبنية من الطوب المجفف. وأجزاء للنوم، ومستودع للحبوب. ويتبع بعض السكان المغاربة في الأقاليم الريفية حياة بدوية، ويقطنون في مساكن مشيدة، ولكنهم يستعملون الخيام في تنقلهم أثناء الرعي. ويعيش كثير من المغاربة - سكان المدن - في مساكن صغيرة متجاورة، بينما يعيش السكان الأكثر غنى في مساكن واسعة فخمة أو في مبانٍ تضم وحدات سكنية. وتحيط بالمدن الكبرى أحياء الأكواخ والصفوح، وتسمى مدن الصفوح. ويأتي الاسم من علب القصدير التي تسطح وتستخدم لبناء هذه الأكواخ. الأزياء إضافة لذلك، الملابس الغربية. ويلبس الرجال خارج المنزل الجلباب. ويعدّ السلها ملبساً مشابهاً وإن كان أثقل ويستخدمه رجال الريف أساساً. ويستخدم هذه القبعة، بشكل شائع الآن، وتلبس النساء - على غرار الرجال - الجلباب لباساً خارجياً، أما في المنازل وفي المناسبات، وتلتزم بعض النساء بتغطية وجوههن بالنقاب. لغات المغرب العربية اللغة الرسمية في المغرب، ولا يتحدث بها العرب وحدهم وإنما العديد من البربر إلى جانب لغتهم الأصلية. وتعد اللغة الأمازيغية المغربية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. كذلك يتحدث عدد كبير من البربر والعرب اللغة الفرنسية أو الأسبانية. وتساعدهم العزلة في المناطق الجبلية على الاحتفاظ بلغتهم ولهجاتهم. أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن التشيخ في ارتفاع مستمر إذ يمثل الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة أو أكثر 9. 4% من مجموع السكان مقابل 8. 1% سنة 2004 مقابل تراجع في نسبة الأطفال دون 15 سنة التي انتقلت من 31% سنة 2004 إلى 28. 2 طفل لكل امرأة سنة 1962 إلى 2. 55 سنة 2014 المغرب سنة 2030، أي وضع سكاني؛ الوضع السكاني هو المرجح الذي لا بديل عنه لتحديد الحاجيات الأساسية للسكان في قطاعات التربية و الصحة و الشغل و الضمان الاجتماعي و هو أحد التوجهات أو المحددات التي تنزل بثقلها على التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لأي بلد كان؛ ربما نظرا لكون الظواهر السكانية بطبيعتها هي ظواهر تتمتع بالاستقلالية عن باقي الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و بالجمود النسبي لتحركها في الزمن. فضلا عن ذلك؛ أصبحت هذه الظواهر تؤثر في يومنا المعاصر بشكل بالغ على العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية كما يظهر ذلك جليا في التشكل الجيو- استراتيجي الجديد لعالمنا المعاصر. بهذا

الخصوص يكفي التذكير بأن ساكنة العالم انتقلت من مليار نسمة سنة 1900 إلى مليارين نسمة سنة 1950، قبل أن تبلغ 5,6 مليار نسمة في سنة 2005 و في حالة استقرارها بعد سنة 2030 فإنها مع ذلك ستتكون في هذا الأفق من 8,5 % ستكون من نصيب المناطق السائرة في طريق النمو و هو ما يعتبر حدثا بارزا في حد ذاته. يظهر بوضوح أن أصل الفوارق في الموارد البشرية على الصعيد العالمي و بالتالي الفوارق في إمكانات التنافس العالمي يكمن في كون معدلات النمو السكاني للبلدان النامية ضعيفة نسبيا و متقهرة بينما تبقى الدينامكية السكانية في البلدان السائرة في طريق النمو قوية بالرغم من الانخفاض الذي عرفته وتيرتها في الماضي القريب و من الممكن أن تكون لهذا التطور انعكاسات خطيرة على الاستقرار الجيوسياسي لعالم اليوم و الغد . يوجد المغرب، بحكم موقعه الجغرافي، في قلب هذه الإشكالية التي ستطرح على هذين العالمين المتميزين بالتباين في تطورهما السكاني. تحتاج الاقتصاديات الأوروبية لتحقيق التنافسية إلى المزيد من استقدام الهجرة إليها و بنسب مهمة أكثر فأكثر بحيث على سبيل المثال تقدر هذه الهجرة في أربع دول و هي ألمانيا، فرنسا، إنجلترا و إيطاليا بسبعمئة ألف مهاجر سنويا عوض 230 ألف حاليا. من جهة أخرى ستعرف دول تحت الصحراء، على حدود المغرب الجنوبية، نموًا في ساكنتها من 0,77 إلى 1,31 مليار نسمة، و هو ما يعادل ساكنة الصين حاليا. ورغم تجاوزه لمرحلة نموه السكاني الانتقالي الطويلة سيبقى المغرب يتحمل العبء التاريخي الثقيل لسلوك ساكنته في نفس الوقت الذي يعرف فيه إكراهها ناجما عن وضعيته الإقليمية يتمثل من جهة في شيخوخة أوروبا و فقدانها لعدد ساكنتها و لجوءها إلى استقدام الهجرة و من جهة أخرى في كون أفريقيا قارة تعاني من الفقر و من الانفجار السكاني. 5 مليون نسمة يبقى عدد الساكنة القروية شبه قار في حين تصبح السمة الرئيسية للتطور السكاني حضرية بفعل الهجرة القروية أساسا و بتحول المناطق القروية إلى مناطق حضرية بحيث سيصل معدل التعمير في 2030 إلى 64 % عوض 55 % في 2004 أي بالقيمة المطلقة 24,4 مليون نسمة مقابل 16,4 مليون نسمة على التوالي، و هو ما سيزيد من حدة الفقر في الحواضر. يصاحب هذا التطور بداية التغيير في بنية الأعمار و ضمنا استمرار الضغط على سوق الشغل بحيث ستنتقل الساكنة النشيطة ( 18 – 59 سنة) من 16,7 مليون شخص في 2005 إلى 22,6 مليون شخص في 2030 أي تطورا سنويا يقدر ب 236 ألف شخص، جزء من هذه الطاقة البشرية النشيطة مزداد حاليا و حصل على التكوين الذي يسمح له بالاندماج أو لا في اقتصاد الغد الذي نحن على مشارفه تزامنا مع ذلك و أخذنا بعين الاعتبار التحسن الحاصل في أمل الحياة عند الولادة الذي سيمر من حوالي 72 سنة في 2004 إلى 77 سنة في 2030، ستأكد شيخوخة الساكنة بحيث سينتقل عدد الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق من 2,4 مليون شخص في 2004 إلى 5,4 % على التوالي، و سيتحول معدل ارتباط الشيوخ بالناشطين من 1,6 كهول في كل 10 ناشطين سنة 2005 إلى 3 كهول في كل 10 ناشطين سنة 2030؛ على كل حال، نفس الشيء يجري على نسبة الساكنة القابلة للتعليم، من التعليم الأولي إلى التعليم العالي، التي تمثلها الفئة العمرية 3 – 22 سنة و التي ستخف من 42 إلى 28,6 % على التوالي،